

النكت على مقدمة ابن الصلاح

حسنه الترمذي .

قال وهذا الذي قلناه في تسمية الثبوت للحسن ينبغي على اتحاد حكم الصحيح والحسن في وجوب العمل بها في الأحكام فمن نظر إلى حكم الحسن جاز أن يسميه صحيحا مجازا اعتبارا بحكمه كما فعل غير واحد من الأئمة ومن لم يسمه صحيحا وهم الأكثرون نظروا إلى حقيقة إسناد الحسن فعلى هذا الإشكال في جواز تسمية الحسن بالثابت اعتبارا بحكمه وهل يسمى الحسن ثابتا اعتبارا بإسناده على مذهب الجمهور فإن درجته متوسطة بين الصحيح والضعيف فيه ثلاثة احتمالات ثالثها التفصيل بين ذا ومستور لم تتحقق أهليته وليس مغفلا كثير الخطأ ولا ظهر منه سبب مفسق ويكون متن حديثه معروفا فلا يسمى حديثه ثابتا لعدم تحقيق الأهلية وبين راو اشتهر بالصدق والأمانة وهو مرتفع عن حال من يعد تفرده منكرا فيسمى حديثه ثابتا لوجود الثناء عليه وشهرته فإن درجات الحسن متفاوتة كما أن درجات الصحيح والضعيف متفاوتة .

فإن قلت قولهم " حيث حسن ثابت " يقتضي إسنادين حسن والآخر